العقد السياسي

الاسلاميون والدولة والمسألة الديمقراطية

(١٩٨٤ - ١٩٩٦)

وليد نويهض

اصدارات «الوسط»

المؤلف: وليد نويهض
الناشر: شركة دار الوسط للنشر والتوزيع، المنامة، مملكة البحرين
رقم الناشر الدولي: 6-06-88-99901-978 ISBN
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: د. ع 7238 / 2008م
الطبعة الأولى 1996
الطبعة الثانية 2009

فهرست

- مقدمة ثانية 7
- مقدمة أولى 12

✦ **الفصل الأول . الإسلاميون والصراع على المسألة الديمقراطية** 15

- الدولة الحديثة وإلغاء الخلافة 17
- ثلاث محطات للفكر الإسلامي الحديث 19
- الديمقراطية والخلاف على تعريفها 25
- العقل والنقل 28
- إعادة إنتاج الديمقراطية 32
- الإسلاميون والمسألة الديمقراطية 36
- وظيفة الديمقراطية 40
- العنف الاجتماعي وتنظيمات الجهاد 45
- مسلمون وإسلاميون وما بينهما 52
- التدين والسياسة 54
- التمييز بين المسلم والإسلامي 57
- الاختلاف على الديمقراطية بين الإخوان والجهاد 61
- الإخوان... والتأسيس الثاني 66
- رد السلطة 70

✦ **الفصل الثاني. الإسلاميون ومأزق السياسة في مجال الممارسة** 73

- «فقه» الترابي وصدمة السودان في 1989 75
- الترابي... والانقلاب على الدولة 79
- الإسلام الحديث والإسلام التقليدي 83
- الديمقراطية... وصدمة الجزائر 1991 87
- الانقسام على الديمقراطية 91
- الجماعات المسلحة والعنف الأهلي 94
- الدولة والعنف 96
- تونس ضحية عنف النخبة وتطرف الإسلاميين 99
- النقد الذاتي ومراجعة الخطاب الإسلامي 101
- حماس وتعارض الديمقراطية مع الاحتلال 105
- صدمة أربكان في 1996 109
- محاولة الجمع بين المتعارضات 112

✦ **الفصل الثالث. العقد السياسي** 117

- الإسلاميون كما تراهم الدولة 119
- الديمقراطية التوافقية والعقد السياسي 125
- أزمة الدولة المعاصرة 129
- نحو تسوية تاريخية بين الدولة والمجتمع 132
- نحو عقد سياسي 136

● المصادر كما وردت تباعاً 142

مقدمة ثانية

في العام 1996 دعا «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» إلى عقد ندوة في كلية سانت كاترننز في جامعة أكسفورد البريطانية لمناقشة موضوع «الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة». انعقدت الندوة في 31 أغسطس/ آب 1996 بحضور 53 باحثاً عربياً من فلسطين والجزائر ولبنان والأردن ومصر والعراق وتونس والبحرين واليمن وقطر والسودان والسعودية، وتركز النقاش في ورقتين: الأولى تناولت مواقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية. والثانية تناولت مواقف الديمقراطية من الحركات الإسلامية.

كان الهدف من الندوة البحث في أسباب ضعف الديمقراطية في البلاد العربية ومخاوف الدول منها ولماذا تتردد الحركات الإسلامية في التعامل مع الفكرة؟ وأدى الموضوع إلى تشعيب النقاش وتفرع البحث واتسع نطاقه ليشمل التاريخ والجغرافيا وسياسة الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) وتردد الأنظمة في تبني المشروع الديمقراطي خوفاً من حصول الحركات الإسلامية على غالبية المقاعد البرلمانية وبالتالي وصولها إلى الحكم.

طبيعة الموضوع فرض مادته السياسية على النقاش، فتوزعت العناوين على قسمين: الأول تطرق إلى الجوانب النظرية العامة والآراء المتداولة بشأن الدولة المعاصرة ودستورها ومفهوم السلطة وعلاقتها بالمجتمع. والثاني تطرق إلى الجوانب العملية ومسألة الصراع بين الدولة المعاصرة والإسلاميين.

كان النقاش يستهدف تعيين الطرف المسئول عن معضلة الديمقراطية في المنطقة العربية، لذلك اتجه البحث إلى تأريخ الأزمة منذ إلغاء الخلافة الإسلامية رسمياً في العام 1924 وردود الفعل العربية على القرار الذي اتخذه كمال أتاتورك. كذلك وثق البحث عوامل الانقسام وظروفه السياسية وصولاً إلى تسعينات القرن الماضي. فالأزمة ليست جديدة، ولكنها دخلت في محطات زمنية وتواصلت إلى أن دخلت الدولة في صدامات عنيفة مع الإسلاميين. وهذا الأمر لايزال قائماً حتى الآن.

مضى أكثر من 12 سنة على الندوة والنقاش النظري لايزال يدور حول نفسه ويتنوع ويتفرع ليعود من جديد إلى نقطة الدائرة. أما الجانب العملي فقد تغيّر قليلاً وخصوصاً في مجال التطبيق وتلك النماذج التي تطرقت إليها أوراق البحث.

تركز النقاش آنذاك على عينات عربية وإسلامية اتخذت أمثلة حسية للدلالة على الأزمة القائمة بين الدولة والإسلام. وجاءت العينات بناءً على وقائعَ جارية كانت تعيشها مصر والسودان والجزائر وتونس وفلسطين وتركيا.

اختيار هذه الدول ليس مقصوداً وإنما القصد من اختيارها كان مجرد محاولة لتقريب الصورة الميدانية (الواقع العملي) من التصورات الذهنية. فالفكرة حتى تكون ظاهرة في تكوينها العقلي لابد أن تعزز بأمثلة حسية تنقل المشهد السياسي من المتخيل الذهني إلى واقع معاش يدركه كل متابع للأخبار اليومية.

الآن وبعد أكثر من 12 سنة ماذا حصل من تطورات إضافية على تلك الأمثلة الحسية التي قدمت نماذجَ عينيةً في ندوة أكسفورد؟

أمور كثيرة حصلت ولكنها لا تخرج عن دائرة التجاذب السياسي بين الدولة والمجتمع. في مصر لايزال مجرى الوقائع يصب في الاتجاه ذاته من دون تغيير يذكر على المعادلة. إلا أن هناك توجهات جديدة طرأت على مواقف جماعات إسلامية كانت ترفض الديمقراطية والانتخابات وتتبنى العنف وسيلةً شرعيةً وحيدةً لقلب نظام الحكم. ففي العقد الأخير صدرت كتابات إسلامية انتقدت عمليات الإرهاب والخطف والاغتيال وقتل المدنيين وتفجير المناطق السياحية. وشكّلت هذه المراجعة النقدية التي بدأت بالتوقيع على مبادرة «وقف العنف» في العام 1997، مناسبةً لعقد مصالحات جزئية أدت إلى تراجع العنف في مصر والإفراج عن عشرات المساجين. ولكن المراجعة لم تكن كافيةً لتطمين السلطة وإقناعها بضرورة التسليم بالوقائع والانفتاح على حركة «الإخوان المسلمين» التي أدانت العنف ورفضته منذ البداية.

المصالحة بين الدولة والمجتمع لم تكن شاملةً، وهي حتى الآن لاتزال تعاني من أزمة ثقة مزمنة بين السلطة والإخوان. فالسلطة لاتزال من قمة الهرم حتى قاعدته كما هي لم تتغير سياسياً وترفض التصديق أو القبول بأطروحات الإخوان السلمية والمسالمة. وحركة الإخوان السياسية لاتزال ممنوعة رسمياً حتى لو شاركت في الانتخابات وفازت بعشرات المقاعد البرلمانية. وبسبب ازدواجية العلاقة بين السلطة والحركة لم يتغير المشهد السياسي خصوصاً على مستوى إغلاق الصحف واعتقال الصحافيين ومداهمة مقرات واعتقال مجموعات ومحاكمة قادة في أحزاب المعارضة والنقابات.

في السودان أيضاً لم يتغير المشهد كثيراً بل هناك مجموعة تطورات أسوأ من السابق. الانقلاب الذي كان مر عليه سبع سنوات وقت انعقاد ندوة أكسفورد انقلب على نفسه وانشق قادته وتوزعوا على أحزاب موالية للسلطة ومنظمات معارضة لها.

حتى الشيخ (المؤسس) حسن الترابي اختلف مع قادة الانقلاب (الجناح العسكري) فطُرد من السلطة واعتُقل وأُفرِج عنه ليعتقل مجدداً ويُحاكَم بتهمة التآمر ثم يفرج عنه ليصبح أحد أبرز قادة المعارضة لنظام ساهم هو في تأسيسه. الآن وبعد كل تلك السنوات لاتزال قمة السلطة على حالها لم تتغير في وقت يواجه السودان (الدولة) سلسلة مخاطر قد تؤدي إلى تشطيره إلى كانتونات سياسية تتوزع النفوذ والثروة من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب (إقليم دارفور).

في الجزائر جرت تبديلات طفيفة على المسرح السياسي. فالسلطة لم تتراجع عن مواقفها المبدئية من العنف، ولكنها فتحت باب المصارحة والمصالحة وأعطت فرصة زمنية للتفاوض والعودة إلى الحياة المدنية. وأدى انفتاح السلطة الجزئي إلى تسهيل عقد تسوية جزئية بين الدولة والإسلاميين في عهد الرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقه أسفرت عن الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية مقابل التعهد بعدم مواصلة دعم المنظمات المتطرفة التي تكفّر السلطة وتدعو إلى إسقاطها وتغييرها من طريق القوة.

العنف في الجزائر تراجع نسبياً في العقد الأخير قياساً بالمرحلة السابقة التي شهدت حالات مرعبة من القتل اليومي ومجازر ارتكبت ضد المدنيين في القرى والبلدات. وبسبب تلك المشاهد الدموية التي كادت تصل إلى شفير الحرب الأهلية اقتنعت الدولة أن المصالحة هي الأسلوب السليم كذلك اقتنع قادة أكبر تنظيم إسلامي أن السلم الأهلي هو الطريق الأفضل للوصول إلى تغيير السلطة.

الخوف على الجزائر (ماضيها ومستقبلها) أسس مصالحة معقولة أوقفت نسبياً مسلسل الجرائم، ولكنها لم تنجح في التطور للوصول إلى تسوية تاريخية لابد من عقدها لضبط الانهيار الحاصل بين الدولة والمجتمع.

في تونس لم تتغير صورة المشهد. فالمعادلة لاتزال على حالها تراوح مكانها فهي لم تتراجع إلى درجة العنف ولم تتقدم إلى درجة المصالحة. الآن وبعد 12 سنة لاتزال السلطة من قمتها إلى قاعدتها كما هي لم تتغير ولم تبدل نظرتها أو علاقاتها مع الإسلاميين ومختلف تنظيمات المعارضة الأخرى. كذلك لايزال زعيم حزب النهضة الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي في المنفى وغير مسموح له بالعودة إلى بلاده وممارسة حقوقه المدنية وحقه في الاعتراض على سياسات السلطة.

في فلسطين تدهور الوضع كثيراً بعد رحيل مؤسس السلطة ياسر عرفات. فالزعيم الفلسطيني الراحل نجح بحدود نسبية في ضبط العلاقة المتوازنة بين القيادة والقوى السياسية. واستطاع بسبب خبرته التقليدية في إدارة الصراع بين «فتح»

و«حماس» من دون التورط في مواجهات دموية أو صدامات مسلحة.

هذه العلاقة المتأزمة بين «فتح» و «حماس» مرت في محطات صعبة شهدت أحياناً تجاوزات سياسية في التعامل مع المؤسسات المدنية والمنظمات الأهلية، ولكنها حافظت على الحد الأدنى المطلوب لضبط الوحدة الفلسطينية ومنع الاحتلال من استغلال الثغرات والتحكم في المسار العام للمفاوضات مع «إسرائيل».

رحيل عرفات قلب المعادلة وترك فراغات سلبية أدت إلى تعديل الكثير من المشهد السياسي الفلسطيني. فاليوم تبدو الصورة متعارضةً ومنقسمةً إلى سلطتين واحدة تقودها «حماس» في غزة وأخرى تقودها «فتح» في الضفة.

انهيار المشهد الفلسطيني جاء في سياق تراكمات أدت إلى تمزيق الصورة في النهاية. فـ «حماس» دخلت الانتخابات التشريعية تحت سقف سلطة اتفاقات أوسلو، ولكنها حاولت اختراقها بعد نجاحها في العملية الديمقراطية، وهذا ما عزز الانقسام بينها وبين «فتح» وصولاً إلى الدخول في مواجهات دموية لم تتوقف ألا بعد تقسيم السلطة إلى قوتين في ظل احتلال يحاصر ويترصد الفرص للانقضاض.

تركيا هي الدولة الوحيدة التي تغيّرت جزئياً ودخل فيها المشهد السياسي في محطة جديدة تحتاج إلى وقت للتبلور والاستقرار. تركيا الآن اختلفت عن تلك الصورة التي ظهرت فيها خلال عقد ندوة أكسفورد. آنذاك كانت تمر في حال من الانقسام السياسي والتجاذب الايديولوجي بين رأس الدولة العلماني ورئيس الحركة الإسلامية نجم الدين أربكان الذي فاز حزبه بغالبية مقاعد البرلمان. اضطر الإسلامي أربكان أن يصافح العلمانية تانسو تشيلر ويعقد معها مصالحة لتشكيل حكومة ثنائية. ونجحت المصافحة مؤقتاً، ولكنها انهارت بسبب ضغوط المجلس العسكري الحاكم فخرج أربكان من الحكم إلى السجن وتقاعدت تشيلر قبل الأوان.

الحركة الانقلابية لم تكن موفقةً. فهي من جهة أفشلت تجربةً ولكنها من جهة فشلت في منع نمو تجربة مشابهة وتَكرارها في أطر سياسية وتنظيمية مغايرة.

ما حصل في تركيا لاحقاً يعتبر من النماذج الواقعية والمعقولة التي تريد تأسيس تسوية تاريخية بين الدولة والمجتمع تقوم على فكرة المصالحة بين سلطة علمانية وحركة إسلامية. فالحركة الانقلابية أدت إلى انقسام حزب أربكان وخروج الثنائي طيب رجب أردوغان وعبدالله غول (قادة تيار الشباب) على الشيخ المؤسس وإعادة تشكيل حركة إسلامية معاصرة تقبل بالقوانين الجمهورية وليست متطرفةً في نزعتها الدينية.

في المقابل اكتشفت السلطة أنه لابد من الاعتراف بالواقع والتعامل بعقلانية مع حركة الشارع وهوية المجتمع المسلمة. وأدى هذا التنازل المتبادل إلى تلوين السياسة التركية بالديمقراطية وتقاسم مواقع الدولة من دون اللجوء إلى العنف. وأسفر هذا الوعي التاريخي المتقدم عن إطلاق مسار جديد في تجربة نموذجية تستهدف في النهاية إعادة تجسير العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهذا ما حصل بالضبط حين نجح الإسلاميون الجدد في الانتخابات وقاموا بتشكيل حكومة حققت نجاحات اقتصادية رفعت من شعبية رموز الحركة الإسلامية.

الآن دخلت تركيا في تجربة نموذجية تحتاج إلى وقت للتبلور. وفي حال أخذت السلطة المركبة من قوتين مجالها الزمني ولم تتعثر محلياً وإقليمياً ودولياً يتوقع أن تلعب هذه المصالحة السياسية دورها المطلوب للتأثير على مسارات «الديمقراطية» في البلدان العربية وما تقتضيه من ضرورات وشروط ومستلزمات لإنجاح ما اتفق المشاركون في ندوة أكسفورد على تسميته «الديمقراطية التوافقية» التي تقوم على فكرة تسوية تاريخية بين الدولة المعاصرة والإسلام المعاصر.

قبل أكثر من 12 سنة بُحِثت هذه القضية على الصعيدين النظري والعملي، حتى الآن لاتزال التجربة عاثرة وتحتاج إلى وعي تسووي يقرأ التاريخ ويستفيد من التجارب والعِبر. فكيف كان أمر الدولة والحركات الإسلامية آنذاك؟ وكيف تعاملت مع بعضها واقعياً؟ وكيف تعاطت منهجياً مع مقولات نظرية يعاد إنتاجها وتَكرارها من دون تقدم؟.

البحرين سبتمبر / أيلول 2008

مقدمـــة أولـــى

من الصعب حصر مواقف الحركات الإسلامية العربية من مسألة الديمقراطية والفكر العاصر، فهناك عقبات تمنع تحقيق الهدف المذكور، منها:

أ- تنوع التنظيمات الإسلامية واختلاف ظروفها المكانية ونشأتها الزمانية.

ب- تاريخ كل تنظيم وتطور أفكاره وتعارض توجهه السياسي بين فترة وأخرى.

ج- اتساع المساحة الجغرافية لعمل المنظمات الإسلامية واختلاف استراتيجياتها بين دولة عربية وأخرى.

د- انقسام التنظيم الواحد وتعدد مصادر كل طرف الفكرية والثقافية والاجتماعية.

هـ- صعوبة الحصول على وثائق مختلف المنظمات؛ نظراً إلى تنوعها من جهة؛ ولجوء بعضها إلى العمل السري من جهة أخرى.

حتى يتم حصر البحث كان لابد من توزيع عمل الجبهات الإسلامية إلى فريقين كبيرين: الأول يشارك بنسب متفاوتة في برلمانات بعض الدول العربية وحكوماتها (الأردن ولبنان والمغرب مثلاً)، والثاني يناهض الأنظمة العربية ويحاربها سياسياً في بعض المناطق، وعسكرياً في مناطقَ أخرى.

بعد تقسيم الجبهات إلى فريقين تم إهمال الأول لسبب بسيط وهو عدم وجود مشكلة لديه مع الدول العربية التي يتحرك في داخلها، الأمر الذي يسقط مبرر البحث وهو المسألة الديمقراطية. وتم التركيز على الفريق الثاني بسبب وجود تلك المشكلة وهي سلبية التنظيم من الديمقراطية أو سلبية الدولة وحساسيتها من التنظيم.

بعد أن تم تحديد الفريق الإسلامي المطالب بتوضيح وجهة نظره من الديمقراطية كان لابد من مراجعة المسألة في ضوء نقاط ثلاث:

الأولى، تطور الفكرة واختلافها داخل التنظيم نفسه بالتركيز على أدبياته الصادرة حديثاً في الثمانينات ومطلع التسعينات (1984-1996).

الثانية، التنازع بين المنظمات الإسلامية واختلاف تفسيراتها للمسألة الديمقراطية.

الثالثة، علاقة تلك التنظيمات بالسياسة وعلاقة السياسة بها.

وبسبب صلة الفكر بالسياسة كان لابد من قراءة أدبيات المنظمات الإسلامية من

منظور سياسي لأنها في النهاية هيئات تنشط في المجتمع، الأمر الذي يغلّب على عملها الجانب السياسي على الديني.

نتيجة غلبة السياسي على الديني في أنشطة المنظمات الإسلامية كان من الصعب فصلها عن البيئات التي تتحرك فيها وتحديداً نمط علاقتها بالدولة الوطنية (المعاصرة والحديثة) وموقف الدولة نفسها من مسألتي الديمقراطية والإسلام. فالبحث في أفكار الهيئات الإسلامية يبقى قاصراً إذا لم يتم تناول المحيط السياسي الذي تنشط فيه، كذلك ستكون الأفكار مجرد آراء عامة معزولة عن حركة الواقع ومناخاته الاجتماعية والثقافية، ففضاء الحركات الإسلامية في النهاية فضاء سياسي ولابد من قراءة صلتها بالواقع لفهم اضطراب علاقاتها بالدول العربية.

بسبب تلك الصلة كان لابد من الاطلاع السريع على مواقف الدول العربية المعنية نفسها بسياسة المجتمع ومسألة الديمقراطية، فالمشكلة ليست من جهة واحدة بل من جهتين، وحتى تكتمل القراءة كان لابد من فهم تعقيدات العلاقة بين الطرفين التي تشهد أحياناً فترات هدوء واستقرار ثم تشهد أحياناً أخرى فترات اضطراب وتشنج.

خوفاً من اتساع الملف تم تجاوز الكثير من القضايا المتعلقة بأسباب إخفاق أسلوب التحديث والتنمية وعجز الدول المعنية عن تطوير الإنتاج وزيادته ليتناسب مع ازدياد السكان، كذلك تم القفز عن إهمال الدول لقضية تطوير المجتمع وأهمية إطلاق الحريات لدفع الوعي السياسي إلى مرتبة أعلى تتناسب مع نمو وعي الناس بهوياتهم ومشكلاتهم ومطالبهم. وبما أن الحرية لا تنمو في دولة استبدادية، كذلك لا يمكن تطور فكرة الديمقراطية في دولة لا تعترف بها وترفض الخضوع لشروطها السياسية والإنسانية.

نحن إذاً لسنا أمام فريق يرفض الديمقراطية وآخر يقبل بها، بل إننا أمام وضع لا سياسي ممنوعة فيه كل أشكال التعبير، الأمر الذي يجعل البحث في مسألة الديمقراطية مجرد ترف فكري لا علاقة له بمجرى حركة الواقع، وصلة الأخير بصراع الأفكار. وربما تكون النقطة الأخيرة أهم ما حاول البحث إبرازه من خلال صدمات عربية عنيفة شهدتها المنطقة في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات. والصدمات الأخيرة ليست معزولة عن تداعيات شهدتها المنطقة في مطلع القرن الماضي.

اكسفورد آب / أغسطس 1996

1

الفصل الأول

الاسلاميون والصراع على المسألة الديمقراطية

الدولة الحديثة والغاء الخلافة

في العام 1924 أصدر محمد فراج المنياوي مجلة باسم «المؤتمر الإسلامي العام للخلافة بمصر» رداً على إلغاء كمال أتاتورك الخلافة الاسلامية قال إنها: «مجلة علمية دينية دورية للدعوة إلى عقد المؤتمر». وذكرت المجلة في مقالها الافتتاحي أنها تهدف إلى نشر الدعوة «إلى مؤتمر يبحث في شئون الخلافة»، وأن «المسلمين لا يريدون سوى عقد مؤتمر يحضره ممثلو الأمم الإسلامية لحل مسألة الخلافة». وأدلى في المجلة المذكورة (العدد الثاني، نوفمبر/ تشرين الثاني 1924) الشيخ محمد رشيد رضا برأيه في الدعوة إلى مؤتمر ووجد فيه فرصة سيقرب «بين المخلصين من الواقفين على الطرفين فيجذبهم إلى الوسط» وسيدحض «شبهات الذين يظنون أن الشرع الإسلامي يحول دون ارتقاء الأمم إلى أرقى معارج القوة والعزة وأوج الحضارة». كان الشيخ رضا يرد في مقاله على تيارين: المتمسك بالقديم من دون غيره والمتمسك بالجديد من دون غيره، وهو يرى أن «لا سبيل إلى الجمع بين الأمرين، وجعل نظام الخلافة متفقاً عليه من الفريقين، إلا بإظهار الشرع الإسلامي بقسميه التنزيلي والاجتهادي في أسلوب من البيان، يعلم موافقته لحال هذا الزمان في كل مكان». يرفض رشيد رضا في المقال تيار «المتشددين في المحافظة على القديم المألوف وينكرون كل محدث وإن كان معروفاً ويسكتون على القديم وإن كان منكراً»، وضدهم تيار «الغلاة في طلب التجديد فهم يحبذون كل جديد وإن كان قبيحاً، ويقبحون كل قديم وإن كان حسناً».

كتب الشيخ محمد رشيد رضا هذا الكلام قبل وفاته بأكثر من عشر سنوات (توفي في العام 1935)، ومازلنا وبعد 82 سنة من كتابة المقال نقرأ ما يشبه أفكاره التي أعيد صوغها بأسماء مختلفة وبأساليب متعددة، فالموضوع الفكري هو نفسه يعاد إنتاجه وتكراره ثم يكرر وينتج من دون تراكم معرفي في وقت يستمر الزمن في جريانه غير مكترث لتلك الأطنان من الكتب والأوراق. المأزق بدأ حين تلاشت الخلافة وبدأت الهوية الإسلامية الجامعة بالضياع والتمزق على هويات متخالفة قومياً ولغوياًوثقافياً.

إذاً هناك مشكلة، وهناك ما يشبه الاتفاق على وجودها. وهناك حل، وهناك ما يشبه الاختلاف عليه. والسؤال: هل هناك خلافات فعلية على الحل بين ما يسميه رضوان السيد تيار الصحوة وتيار الإصلاح، في دراسته عن «التأصيل والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر»؟

نظرياً يمكن أن نلاحظ الاختلاف بين النزعتين، وعلمياً يلاحظ أن هناك تشابهاً في قراءة المشكلة وحلها. تيار الصحوة يقوم على فكرة استدعاء النص، وتيار الإصلاح يقوم على فكرة استيراد النص.

الأول يقول: «ما فينا يكفينا»، والثاني يقول: «ما ناسب غيرنا يناسبنا».

إذاً هناك مشكلة يريد تيار الصحوة معالجتها بالنص، ويريد تيار الإصلاح معالجتها بالنص أيضاً. الفريقان يريدان معالجة المشكلة بحلول ذهنية (نصوصية) بينما حقيقة المشكلة واقعية (تاريخية).

ربما تبدأ أزمة الفكر المعاصر (عربياً وإسلامياً) من هذا الخلل المنهجي في قراءة الواقع التاريخي وتحليل أسباب التفاوت القائم بين العالم الأوروبي والعالم العربي.

أدى الخلل المذكور إلى قراءة نصوصية لمشكلة واقعية فاعتبرت المدارس الفكرية أن الحل هو في الفكرة وليس في التاريخ، الأمر الذي دفعها إلى محاولة تغيير النص لا تغيير الواقع، فانشق عن المحاولة من يدافع عن النص في وجه من يريد استبداله.

إذا حاولنا اليوم اختزال ذاك الكم الهائل من النقاشات يمكن إدراجها تحت عنوان مشترك يؤكد اتفاق تيار الصحوة مع تيار الإصلاح في منهج التفكير.

اعتمد تيار الصحوة على اقتباس النصوص وتركيب فقرات على بعضها بعضاً محاولاً استدعاء الحلول للرد على المشكلات المعاصرة. واعتمد تيار الإصلاح على المنهج ذاته فاكتفى باقتباس نصوص مترجمة وحاول إعادة تركيبها فقرات مختارة من هذا الفيلسوف الفرنسي أو العالم الاجتماعي الألماني، أو ذاك المفكر الاقتصادي الإنجليزي ظناً منه أن الإكثار من التشكيلات الفكرية يسرّع من عمليات الإصلاح والتحديث.

لاشك في أن التيار الأول افتقد القدرة على وعي المشكلة بينما الثاني كان يعوزه وضوح الحل. وبين ضعف الوعي وقلة الوضوح دار أطول اشتباك فكري في تاريخنا، وهو مازال يكرر نفسه على أكثر من جهة وجبهة نار.

يحاول رضوان السيد في بحثه المذكور أن يلتقط عناصر الأزمة فيلاحظ «أن الإصلاحية الإسلامية تحالفت موضوعياً مع رجالات عصر التنظيمات العثمانية في مجال إقامة منظومة جديدة تستوعب المتغيرات العالمية التي أحدثتها صدمة الغرب». لكن التحالف انهار في مطلع القرن الماضي عندما بدأ الفكر الإسلامي المعاصر «الظهور بشكل متدرج في عشرينات القرن العشرين، وعلى خلفية قطيعة تدريجية أيضاً مع فكر وممارسات

الإصلاحية الإسلامية التي ظهرت في أقطار السلطنة العثمانية» في فترات من القرن الماضي. وهكذا «بدا أن خللاً ما بدأ يظهر في مجالين: مجال علاقة الإصلاحية الإسلامية بالغرب أو نظرها إليه، والمجال الآخر علاقة أو تحالف الإصلاحيين بالدولة ورجالاتها».

أدى الخلل الأول إلى تعزيز شك النخبة الإسلامية العربية في الغرب وأخذت تربط بين السياسي والثقافي وخصوصاً بعد الكشف عن اتفاقية سايكس - بيكو وصدور وعد بلفور وما قيل عن تراجع مكماهون عن وعوده للشريف حسين.

وأدى الخلل الثاني إلى تعزيز شك النخبة الإسلامية العربية في رجال الدولة المعاصرة (القومية) وباتت تجد في كل محاولة تحديث مؤامرة على الأمة وتاريخها. وانفجر الوضع بين رجال الإصلاحية الإسلامية ورجال الدولة عندما عمد مصطفى كمال أتاتورك - كما يذكر رضوان السيد - إلى «الفصل بين السلطنة والخلافة العام 1921، ثم ألغى الخلافة العام 1924، وأقام نظاماً قومياً علمانياً متشدداً فصل بمقتضاه الدين عن الدولة (...) مع عدائية صريحة ضد الإسلام ومؤسساته ورجالاته».

من هنا يمكن فهم لماذا أقدم محمد فراج المنياوي على إصدار مجلة في العام 1924 تقتصر مهمتها على الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي لإعادة الخلافة واختيار خليفة.

آنذاك كان محمد رشيد رضا من رجال التيار الإصلاحي، وعندما كتب مقاله في المجلة المذكورة كان في بداية طور الانتقال إلى تيار الصحوة والتمسك بالسلف الصالح.

يشرح رضوان السيد تلك الفترة بالقول: «لعل أبرز مظاهر تلك الأزمة، التي تخلق في رحمها الفكر الإسلامي المعاصر: تحولات رشيد رضا ونشوء حركة الإخوان المسلمين»، إذ «أحدثت الأزمة حيرة وضياعاً انعكسا خوفاً على الذات والهوية، وخصوصية الإسلام وأصالته».

ثلاث محطات للفكر الإسلامي الحديث

يمرحل عبدالله فهد النفيسي في دراسته عن «تقويم الفكر الحركي للتيارات الإسلامية» (مجلة العلوم الاجتماعية، صيف 1995) تطور حركة الإخوان المسلمين من التأسيس (1928) إلى اغتيال مؤسسها حسن البنا (1949) على محطات ثلاث: الأولى (1928-1939) وهي: «مرحلة التعريف بالجماعة ومبادئها العامة وشعاراتها». والثانية (1939-1945) وهي: «مرحلة استكمال البنى التنظيمية والإدارية للجماعة». والثالثة (1945-1949) وهي: «مرحلة الفعل والتأثير في الحوادث المصيرية» وانتهت بمقتل البنا.

تمر حركة الإخوان - بحسب تحليل النفيسي - بمرحلة من الاضطراب لمدة تقارب السنوات الثلاث «حتى تسلم حسن الهضيبي القيادة في 19 أكتوبر/ تشرين الأول 1951». وفي أقل من سنة حصل انقلاب 23 يوليو/ تموز 1952 الذي انتهى إلى التصادم مع جمال عبدالناصر في العام 1954 وأدى إلى حل تنظيم الإخوان ووضع قادته في السجون.

في المرحلة المذكورة حصل أهم تطور في حياة الإخوان ليس في نهج السياسة وإنما في الثقافة، عندما انتقل فكرها من الدعوة إلى التربية وإصلاح المجتمع وعدم تعارض النظام الإسلامي مع النظام النيابي واحترام إرادة الأمة وضرورة وضع تصورات وأنظمة لمستقبلها إلى الدعوة للانقلاب والثورة على الحكم، وهي الدعوة التي صاغ نظريتها السياسية سيد قطب بين 1954 و1965.

ركز قطب على فكرتين: جاهلية المجتمع والحاكمية ورأى أن الحكم يسبق الإصلاح، بينما ركز حسن البنا على مسئولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها وأن الإصلاح يسبق الحكم أو يمهد له.

ويرى رضوان السيد أن كتابات سيد قطب أربكت الفكر الحركي الإسلامي و «ما استطاعت تلك الكتابات العودة لشيء من التوازن حتى مطلع الثمانينات» حين «استتبت الصحوة الإسلامية على المستوى الثقافي والاجتماعي، وهي تناضل الآن من أجل مساحة على الساحة السياسية».

لكن عندما نضج فكر الحركات الإسلامية المعاصرة وقبلت بمنظومة التعايش مع الغرب والتصالح مع الدولة (المعاصرة القومية) فتح الغرب معركته وعاد التصادم بين الدولة والجماعات الإسلامية.

قبل قراءة هذه الفترة وتحليل أسباب تصادم الدولة مع الجماعات لابد من العودة قليلاً إلى مراحل التكوين التاريخي للفكر الإسلامي المعاصر وصولاً إلى التسعينات. وسنكتفي بمرجعين كتبا حديثاً (1995) للمفكرين عبدالله النفيسي ورضوان السيد تناولا مجموع تلك القضايا الخلافية بين الإسلاميين.

يمكن طرح السؤال بشأن القضايا الخلافية كالآتي: كيف تطور الفكر الحركي الإسلامي من مرحلة التأسيس 1928 إلى مرحلة إعادة التأسيس في 1954، ثم العودة في الثمانينات إلى مرحلة العشرينات؟